قاعدة واحدة لإعراب المستثنى

بدلاً من القواعد المتعددة بين التقدير والتيسير

إعـداد

الباحث

فارس بن ناصر السبيعي

قسم اللغة والنحو الصرف - كلية اللغة العربية

جامعة أم القرى، السعودية.

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣م

قاعدة واحدة لإعراب المستثنى بدلًا من القواعد المتعددة بين التقدير والتيسير

فارس بن ناصر السبيعي
قسم اللغة والنحو الصرف، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية.
البريد الإلكتروني:
fares.n.s.b@gmail.com

ملخص البحث:

تقوم فكرة هذا الموضوع- قاعدة واحدة لإعراب المستثنىٰ بدلًا من القواعد المتعددة بين التقدير والتيسير- علىٰ أن بعض الظواهر النحوية قابلة للتيسير، أو التسهيل، أو الاختزال في قاعدة واحدة، أو فرضية واحدة، ربما تكون أكثر اختصارًا وإيجازًا، وفي نفس الوقت تفي بالغرض المطلوب وتحقق الفائدة المرجوة، وتسهيل تعليم العربية لغير الناطقين بها، وأثناء تتبع الاستثناء وقوانينه جعلت أسبح بأفكاري في بحر العربية متأملًا أن يكون الاستثناء من الظواهر والقواعد التي يسهل اختزالها في قاعدة واحدة، فرأيت ذلك سهلًا يسيرًا؛ لذا سأقوم في هذا البحث بعرض مختصر لقواعد وقوانين الاستثناء المختلفة، ثم سأعرض فرضية أراها مناسبة وميسرة لمتعلمي اللغة العربية رغبة في التيسير، والإحاطة بالباب بقاعدة واحدة. فتعدد أدوات الاستثناء وتعدد معانيها، جعل لها تأثير وعمل فيما بعدها (المستثنىٰ)، ووجود أكثر من قاعدة لإعراب المستثنىٰ تتحدد حسب أسلوب الاستثناء، هل هو تام موجب، أم تام غير موجب، أم مفرغ، أم منقطع؟ ووجود أكثر من عامل في المستثنىٰ كالفعل والأداة، كل هذا جعلنا نحاول التوصل إلىٰ فرضية واحدة لجمع قواعد المستثنىٰ. هذه الفرضية (قاعدة استثناء واحدة) تقوم علىٰ إعراب المستثنىٰ -بجميع حالاته- حسب موقعه في الجملة عن طريق تقدير أو

تأويل معنىٰ الأداة، بغض النظر عن نوع أسلوب الاستثناء، والعامل في المستثنىٰ هو ما تحمله الأداة من معنىٰ، مع مراعاة معنىٰ الأداة وتقديرها بفعل يحدده السياق اللغوي والسياق المقامي للكلام ومقصد المتكلم، كل ذلك نخرج منه بالمعنىٰ الذي تحمله الأداة والذي يعمل في المستثنىٰ، قد يقدر في الأداة فعل من جنس الفعل المتقدم في الأسلوب، وقد يقدر ضده، ليس شرطًا أن يكون المستثنىٰ جزءًا من المستثنىٰ منه، وغير وإلا يتقارضان، لا تُذكر كلمة مستثنىٰ في الإعراب، جمع طائفة كبيرة من الشواهد والآيات التي ذكر فيها أسلوب الاستثناء، ومحاولة إثبات فرضية إعراب المستثنىٰ حسب موقعه.

الكلمات المفتاحية: قاعدة واحدة – إعراب المستثنىٰ – القواعد المتعددة– التقدير والتيسير– أسلوب الاستثناء– الظواهر النحوية.

One rule to express the excluded instead of multiple rules between appreciation and facilitation

Fares bin Nasser Al-Subaie
Department of Language and Grammar, College of Arabic Language, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia
Email: fares.n.s.b@gmail.com

Abstract:

The idea of this topic - one rule to express the excluded instead of multiple rules between appreciation and facilitation - is based on the fact that some grammatical phenomena can be facilitated, facilitated, or reduced to one rule, or one hypothesis, which may be more brief and concise, and at the same time. Time fulfills the required purpose and achieves the desired benefit, facilitating the teaching of Arabic to non-native speakers, and while tracking the exception and its laws, I made my thoughts swim in the sea of Arabic, hoping that the exception would be among the phenomena and rules that are easy to reduce to one rule. Therefore, in this research, I will make a brief presentation of the different rules and laws of exception, and then I will present a hypothesis that I see as appropriate and facilitating for learners of the Arabic language, desiring to facilitate, and to surround the chapter with one rule. The multiplicity of exception tools and the multiplicity of their meanings, made them have an effect and work after them (the excluded), and the presence of more than one rule for parsing the excluded is determined according to the style of the exception, is it complete positive, or complete non positive, or empty, or discontinuous? And the presence of more than one factor in the excluded, such as the verb and the article, all of this made us try to reach a single hypothesis to collect the rules of the excluded. This hypothesis (one exception rule) is based on parsing the

excluded - in all its cases - according to its position in the sentence by estimating or interpreting the meaning of the tool, regardless of the type of method of exception, and the factor in the excluded is the meaning that the tool carries, taking into account The meaning of the tool and its assessment by an action that is determined by the linguistic context, the denominative context of the speech, and the speaker's intent. Part of the excluded from it, and other than otherwise they are mutually exclusive. The word excluded is not mentioned in the syntax. He collected a wide range of evidence and verses in which the method of exception was mentioned, and an attempt to prove the hypothesis of parsing the excluded according to its location.

Keywords:

One rule - Parsing the excluded - Multiple rules - Appreciation and facilitation - Method of exception - Grammatical phenomena.

مقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام علىٰ النبي المطهر، صاحب الوجه الأنور، والجبين الأزهر، وعلىٰ آله وصحبه خير أهل ومعشر، أما بعد:

إن لغتنا العربية مليئة بالقواعد والقوانين في النحو، مما يجعلها لغة قوية ذات مكانة عالية بين اللغات، لكن المتأمل في بعض قواعد وقوانين اللغة سيجد أن هناك بعض الموضوعات، أو بعض الظواهر النحوية قابلة للتيسير، أو التسهيل، أو الاختزال في قاعدة واحدة، أو فرضية واحدة، ربما تكون أكثر اختصارًا وإيجازًا، وفي نفس الوقت تفي بالغرض المطلوب وتحقق الفائدة المرجوة، وتسهيل تعليم العربية لغير الناطقين بها، وللمبتدئين.

تمهيد

كما هو معلوم أنه قد كثرت قواعدُ وقوانينُ الاستثناء، ويختلف فيها إعراب المستثنىٰ من قاعدة إلىٰ أخرىٰ، ومن أسلوب إلىٰ آخر، فتارة يكون المستثنىٰ واجب النصب عندما يكون الاستثناء تامًا موجبًا، وتارة يكون جائز النصب أو تابعًا للمستثنىٰ منه (بدل) عندما يكون أسلوب الاستثناء تامًا غير موجب، وتارة يعرب حسب الموقع الإعرابي، وكذلك لـ (غير وسوىٰ) قواعد، ولـ (خلا وعدا وحاشا) قواعد، و(ليس ولا يكون) لها قواعد أيضًا، كذلك أيضًا كثر الكلام في كتب اللغة عن العامل في المثنىٰ هل هو الفعل أم الأداة؟ كل ذلك متشعب علىٰ المتعلم للعربية.

فقواعد وقوانين الاستثناء كثيرة، وأثناء تتبع الاستثناء وقوانينه جعلت أسبح بأفكاري في بحر العربية متأملًا أن يكون الاستثناء من الظواهر والقواعد التي يسهل اختزالها في قاعدة واحدة، فرأيت ذلك سهلًا يسيرًا، ونما إلىٰ عقلي أن الاستثناء يمكن أن نختزله أو نختصره في قاعدة واحدة؛ لذا سأقوم في هذا البحث بعرض مختصر لقواعد وقوانين الاستثناء الموجودة في كتب اللغة، ثم سأعرض فرضية أراها مناسبة وميسرة لمتعلمي اللغة العربية رغبة في التيسير، والإحاطة بالباب بقاعدة واحدة.

أهداف البحث:

١. اختزال قواعد الاستثناء في قاعدة واحدة ميسرة، وشاملة لأحواله.

٢. وضع فرضية واحدة لإعراب المستثنىٰ.

٣. إعراب المستثنىٰ حسب موقعه في الجملة عن طريق تقدير أو تأويل معنىٰ الأداة، بغض النظر عن نوع أسلوب الاستثناء.

٤. جمع طائفة كبيرة من الشواهد والآيات التي ذكر فيها أسلوب الاستثناء، ومحاولة إثبات فرضية إعراب المستثنىٰ حسب موقعه.

أهمية البحث:

هذا الموضوع يستمد أهميته من كثرة ورود أسلوب الاستثناء في القرآن الكريم، والتراث العربي عامةً، فكان من الضروري دراسة وتحليل كثير من هذه الشواهد، ومحاولة التوصل إلىٰ قاعدة واحدة للمستثنىٰ، وعدم التشتت بين قواعده من جواز ووجوب.

مشكلة البحث:

تعدد أدوات الاستثناء وتعدد معانيها، مما جعل لها تأثيرًا وعملا فيما بعدها (المستثنىٰ)، ووجود أكثر من قاعدة لإعراب المستثنىٰ تتحدد حسب أسلوب الاستثناء، هل هو تام موجب، أم تام غير موجب، أم مفرغ، أم منقطع؟ ووجود أكثر من عامل في المستثنىٰ كالفعل والأداة، كل هذا جعلنا نحاول التوصل إلىٰ فرضية واحدة لجمع قواعد المستثنىٰ.

منهج البحث:

يقوم هذا البحث علىٰ الوصف التحليلي، والاستقراء الناقص؛ حيث يسرد الباحث آيات وشواهد قرآنية فيها أسلوب الاستثناء ومن ثم يقوم بتحليلها؛ لإثبات فرضيته.

الأساس الذي تقوم عليه الفرضية (قاعدة استثناء واحدة):

١. يعرب المستثنىٰ حسب موقعه من الجملة بجميع حالاته.
٢. العامل في المستثنىٰ هو ما تحمله الأداة من معنىٰ.
٣. ليس شرطًا أن يكون المستثنىٰ جزءًا من المستثنىٰ منه.

٤. قد يقدر في الأداة فعل من جنس الفعل المتقدم في الأسلوب، وقد يقدر ضده.

٥. أن غير وإلا يتقارضان.

٦. لا تُذكر كلمة مستثنىٰ في الإعراب.

سيكون البحث مشتملًا على عدة مباحث، وهي:

المبحث الأول: المستثنى بـــ(إلا) في التام الموجب.

المبحث الثاني: المستثنى بـــ(إلا) في التام غير الموجب.

المبحث الثالث: المستثنى بـــ(إلا) في الناقص غير الموجب (المفرغ).

المبحث الرابع: المستثنى بـــ (غير وسوى).

المبحث الخامس: المستثنى بـــ (خلا وعدا وحاشا).

المبحث السادس: المستثنى بـــ (ليس، ولا يكون).

وتم ذكر كلمة مستثنى في عناوين المباحث كعنوان للباب، وليس كإعراب، وكل مبحث ستطبق على أمثلته الفرضية.

المبحث الأول: المستثنى بـ(إلا) في التام الموجب.

قال ابن فارس في الاستثناء: "أصل الاستثناء أن تستثني شيئًا من جملة اشتملت عليه في أول ما لفظ به، وهو قولهم: (ما خرج الناس إلا زيدًا)، فقد كان (زيد) في جملة الناس ثم أُخرِج منهم، ولذلك سمي (استثناءً) لأنه ثُنِّي ذكره مرة في الجملة ومرة في التفصيل. ولذلك قال بعض النحويين: المستثنىٰ خرج مما دخل فيه. وهذا مأخوذ من (الثِّنا) والثِّنا الأمر يثنَّىٰ مرتين"[1].

وكما ذكرتُ من قبل أن قواعد وقوانين الاستثناء كثيرة في كتب اللغة، وأن الخلاف حول العامل في المستثنىٰ مثبت في كتب اللغة، فورد أن العامل في المستثنىٰ هو الفعل إن كان متعديًا، وإن كان لازمًا عمل أيضًا بما تحمله الأداة من معنىٰ، وقد ذكر عند علماء اللغة إعمال الأدوات، كما في إعمال أداة النداء، وسأعرض باختصار لقوانين وقواعد إعراب المستثنىٰ في كتب اللغة هنا، ثم سأقوم بعرض فرضية أراها مناسبة وميسرة لمتعلمي اللغة.

أولًا: قوانين الاستثناء عند أهل اللغة:

١- في التام الموجب يكون المستثنىٰ واجب النصب.

٢- في التام غير الموجب يجوز نصب المستثنىٰ أو الإتباع بدلًا.

٣- في الناقص المنفىٰ (المفرغ) يعرب المستثنىٰ حسب موقعه في الجملة.

٤- في الاستثناء المنقطع يجب نصب المستثنىٰ.

---

(١) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، (بيروت: دار الكتب العلمية: ١٩٩٧)، الطبعة الأولىٰ، ص (٩٤).

٥- في الاستثناء بـ(غير وسوىٰ) تأخذ غير وسوىٰ إعراب المستثنىٰ بـ(إلا) حسب حالاته، ويعرب المستثنىٰ مضافًا إليه.

٦- في الاستثناء بـ(خلا وعدا وحاشا) يجوز اعتبارها أفعالًا ماضية، ومن ثم يعرب المستثنىٰ مفعولًا به، أو اعتبارها حروف جر، ومن ثم يعرب المستثنىٰ اسمًا مجرورًا بها، وإذا دخلت عليها (ما) تعين كونها أفعالًا ماضية، وما بعدها مفعولًا به.

٧- في الاستثناء بـ(ليس ولا يكون) ينتصب الاسم بعدها إذا دلت علىٰ الاستثناء، ويضمر اسمها بتقدير (بعضهم)، والمستثنىٰ يكون خبرًا لها.

الفرضية

بعد عرض مختصر لقوانين الاستثناء أرىٰ أنه يمكننا الاستغناء عن هذه القوانين، واختزالها في قانون واحد أو فرضية واحدة مفادها:

يعرب المستثنى دائمًا حسب موقعه في الجملة بغض النظر عن نوع أسلوب الاستثناء، ويكون العامل في المستثنى معنىً متضمنًا في الأداة.

وأساس ذلك سيكون قائمًا علىٰ مراعاة معنىٰ الأداة وتقديرها بفعل يحدده السياق اللغوي والسياق المقامي للكلام ومقصد المتكلم، كل ذلك نخرج منه بالمعنىٰ الذي تحمله الأداة والذي يعمل في المستثنىٰ، وسأقوم بتطبيق الفرضية علىٰ شواهد وأمثلة كثيرة لإثبات صحتها.

وأول أنواع الاستثناء هو التام الموجب، وأرىٰ في هذا النوع أن يتم تقدير معنىٰ إلا بفعل وهو (أستثني)، ولعل هذا يتضح جليًا في الحوار الذي دار بين عضد الدولة وأبي علي الفارسي عندما سأله عضد الدولة: لماذا ينصب المستثنىٰ في نحو: قام القوم إلا زيدًا؟ فقال أبو علي: بتقدير أستثني زيدًا، فقال عضد الدولة: لم قدرت

أستثني؟ هلا قدرت: امتنع زيد فرفعت! فقال: هذا الذي قدرته لك جواب ميداني، فإذا رجعت ذكرت لك الجواب الصحيح.

من هنا يتضح لنا أنه يمكننا وبسهولة تقدير فعل (أستثني) فعندما نقول مثلًا: ذهب الطلاب إلا واحدًا، فما الذي يضير في تقدير أن معنىٰ (إلا) هو معنىٰ الفعل (أستثني) ينصب به كلمة (واحدًا)، فيكون إعرابها: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، منصوب بما تحمله الأداة من معنىٰ الفعل (أستثني).

وفي قوله تعالىٰ أيضًا: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾[1] حملت الأداة أيضا معنىٰ الفعل (أستثني) وتم نصب إبليس علىٰ أنه مفعول به.

فإن قال قائل: لمَ لم تقدر الفعل امتنع بدلًا من الفعل (أستثني) كما قال عضد الدولة؟ قلنا: الذي منعنا من تقدير فعل (امتنع) هو كون الاستثناء عبارة عن إخبار بحكم، ثم إخراج شيء، أو شخص من هذا الحكم، فنحن في قولنا حضر الطلاب إلا زيدًا، نخبر بحضور الطلاب وغياب زيد، مع عدم علمنا بسبب غياب زيد هل هو ممتنع، أو أصابه ظرف، أو مرض، أو مات، أو قتل؟ كل ذلك يعتمد علىٰ ما لدىٰ المتكلم من معرفة بما يحيط بالمستثنىٰ من ظرف.

ومن التام الموجب أيضًا قوله تعالىٰ: ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾[2] فقد وردت هذه الآية بقراءتين بنصب (قليلًا)، وتوجيه ذلك في كتب النحو كما هو معروف، **قَلِيلًا**: مستثنىٰ منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

---

(١) الحجر: ٣٠-٣١.

(٢) البقرة: ٢٤٩.

أما طبقًا للفرضية التي أرنو لإثباتها سيكون المستثنىٰ منصوبًا بالفعل (أستثني) الذي تحمله معنىٰ الأداة، وستعرب كلمة **قليلًا**: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة لفعل محذوف تقديره: أستثني الذي تحمله معنىٰ الأداة (إلا) ويكون تقدير الآية: فشربوا منه أستثني قليلًا منهم.

أما قراءة الرفع (**فَشَرِبُواْ مِنهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنهُم**) فتثبت الفرضية التي نحن بصددها، فإنه من المعروف أن هذه الآية من التام الموجب فيجب النصب هنا علىٰ حسب قواعد أهل اللغة، والسؤال ما هو توجيه الرفع لديكم؟

ليس أمامنا سوىٰ أن نقدر فعلًا وهو امتنع، أي أنهم لم يطيعوا فورود هذه الآية بالنصب والرفع يثبت فرضية أن المستثنىٰ يعرب حسب موقعه في الجملة دون النظر إلىٰ نوع الأسلوب حسب السياق الكلامي ففي النصب قدرنا فعلًا وفي الرفع نقدر فعلا آخر حسب ما يقتضيه المعنىٰ، وعليه سيكون إعراب **قليلٌ** بالرفع طبقًا للفرضية: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة لفعل مقدر تحمله الأداة، وهو (امتنع) ضد الفعل الأول، ويكون التقدير: فشربوا منه وامتنع قليل منهم.

وإن قال قائل إن القراءة سنة متبعة، ولا تبنىٰ عليها القواعد، قلنا: جاءت هذه الآية في كتاب الله الذي يعلم كل شيء، وقد علم سياق الموقف، علم أنه شرب أكثرهم، وامتنع بعضهم، وكما أسلفت أن المقدر هنا يعتمد علىٰ إحاطة المتكلم خُبرًا بأحوال المستثنىٰ.

وأسوق دليلًا آخر لإثبات فرضية تقدير فعل تتضمنه معنىٰ الأداة فلو قلنا مثلًا: ذهب الطلاب إلا محمدًا كيف يتعدىٰ الفعل اللازم ويعمل في المستثنىٰ النصب وهو لا يتعدىٰ فاعله؟ إذن يكون العمل لما تتضمنه الأداة من معنىٰ كما عملت ياء النداء في المنادىٰ، وذكر علماء اللغة عمل ياء النداء في المنادىٰ.

إنني أطمح من خلال تطبيق قاعدة الاستثناء هذه إلىٰ إقرار أن المستثنىٰ لا يشترط أن يكون جزءًا من المستثنىٰ منه ففي مثال: حضر الطلاب إلا حمارًا، هل الحمار من الطلاب؟ فهذا استثناء منقطع، وسنقوم بتحميل الأداة معنىٰ الفعل أستثنىٰ، ومع ذلك تم الاستثناء.

وفي قوله تعالىٰ: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾[1] فهذا من الاستثناء المنقطع؛ لأنه لا يجوز استثناء الله من الآلهة، فتم إعراب لفظ الجلالة وصفًا مرفوعًا لآلهة، و(إلا) أخذت معنىٰ (غير)؛ وهناك وجه آخر لإعراب (الله) هو أن لفظ الجلالة بدل مرفوع من آلهة، وقد رُويَ هذا القول عن المبرد، وهذا القول يثبت القاعدة التي أريد أن أثبتها ويترتب عليه أشياء منها:

١ – ساغ البدل هنا؛ لأنه ساغ الاستثناء.

٢ – أن المستثنىٰ (لفظ الجلالة) ليس جزءًا من الآلهة جل وعز شأنه.

٣– قد يعرب لفظ الجلالة اسمًا لكان المحذوفة وتقدير الكلام: لو كان فيهما آلهة لفسدتا إلا كان الله فيهما.

وعلىٰ القواعد المتعددة للاستثناء كيف يتم إعراب لفظ الجلالة بدلًا و (لو) لا تفيد النفي؟ لكن طبقًا للفرضية التي تقوم علىٰ مراعاة السياق الكلامي والمقامي وتقوم بتقدير معنىٰ الأداة، فإن (إلا) هنا في الآية تحمل معنىٰ غير؛ لذا تم إعراب لفظ الجلالة: صفة، وهذا ما نريده وما تقوم عليه الفرضية، فهذه الآية أثبتت ودعمت قاعدة إعراب المستثنىٰ حسب موقعه في الجملة بحسب ما يقتضيه معنىٰ (إلا) سواء حملت إلا معنىٰ فعل أو معنىٰ أداة أخرىٰ كما في هذا الشاهد.

---

(١) الأنبياء: ٢٢.

يتضح من الشاهد السابق أن (إلا) جاءت بمعنىٰ (غير) وهو ما سماه الزمخشري تقارضًا حيث قال: **"**واعلم أن (إلا) و(غير) يتقارضان ما لكل واحد منهما، فالذي لـ(غير) في أصله أن يكون وصفا يمسه إعراب ما قبله، ومعناه المغايرة وخلاف المماثلة ودلالته عليها من جهتين؛ من جهة الذات، ومن جهة الصفة، تقول: مررت برجل غير زيد، قاصدًا إلىٰ أن مرورك كان بإنسان آخر أو بمن ليست صفتُه صفتَه، وفي قوله عز وجل:﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ﴾[1] **الرفع صفة لـ(القاعدون)، والجر صفة لـ(المؤمنين)، والنصب علىٰ الاستثناء، ثم دخل علىٰ (إلا) في الاستثناء، وقد دخل عليه (إلا) في الوصفية، وفي التنزيل:** ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ **أي غير الله"**[2].

مما سبق نجد أنه في قوله تعالىٰ: **لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا أن (إلا) بمعنىٰ (غير)، وتعرب صفة لـــ(آلهة)، والتقدير فيها: لو كان فيهما غير الله لفسدتا، وقال بهذا كثير من النحويين، وبذلك يكون إعراب لفظ الجلالة صفة؛ لأنه أخذ إعراب (غير) التي حلت (إلا) محلها، و(إلا): حرف لا يقبل الإعراب مبني علىٰ السكون، ولا يستقيم إعرابها صفة؛ لذا ارتفع ما بعدها علىٰ لفظ ما قبلها، فأخذ لفظ الجلالة إعرابها.**

نستخلص من كل ما سبق أن فرضية إعراب المستثنى حسب موقعه من الجملة فرضية ممكنة، بل أيسر وأسهل وذلك بجعل (إلا) بمعنى أستثني، ثم إعراب ما بعدها معمولًا لها، أو اعتبار (إلا) بمعنى (غير)، وقد بينتُ من خلال

---

(١) سورة النساء، الآية: (٩٥).

(٢) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. خالد إسماعيل، ود. رمضان عبد التوب، (القاهرة: مكتبة الآداب: ٢٠٠٩)، ط٢، ص(١٢٣،١٢٢).

الشواهد السابقة أن المستثنى يعرب حسب الموقع الإعرابي، فالذي جعلني أعرب لفظ الجلالة الله صفة في قوله: (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) هو الموقع الإعرابي والسياقِ الكلامي والمقامي، مع احتمال الوجه الآخر الذي يكون فيه لفظ الجلالة اسما لكان المقدرة.

وإن قال قائل: ما بالك تطلق على الكلمة اسم مستثنى وتعربها إعراباً آخر؟

قلت:

أقول مستثنىٰ للتوضيح ولكن الإعراب الفعلي حسب الموقع من الجملة، وكلمة مستثنىٰ تكون هي عنوان الباب، وتذكر لتوضيح المرحلة الانتقالية من القواعد المتعددة إلىٰ القاعدة الواحدة ونحن لانزال في طور الفرض، ونزف بذلك لأهل العلم؛ ليقروه، أو يفتح آفاقًا للبحث في الدرس اللغوي.

المبحث الثاني: المستثنى بـ(إلا) في التام غير الموجب.

في التام غير الموجب يكون المستثنىٰ منه والمستثنىٰ موجودين لكن الكلام غير موجب، وفي كتب اللغة معروف أن المستثنىٰ في هذا النوع جائز النصب، وجائز الإتباع بدلًا.

لكن أرىٰ أنه يمكن أن نطبق قاعدة إعراب المستثنىٰ حسب الموقع الإعرابي عملًا بمبدأ التقدير والتيسير فعندما نقول مثلًا: ما حضر من الطلاب إلا محمدًا، ما حضر من الطلاب إلا محمدٌ، فلو جاء (محمدًا) منصوبًا فإنه يُحمل علىٰ تقدير معنىٰ (إلا) بالفعل (أستثني) فتكون محمدًا: مفعولًا به، أما توجيه الجر فستكون (إلا) بمعنىٰ سوىٰ وما بعدها مجرورًا بها.

وفي المستثنىٰ نائب الفاعل في قولنا: ما قُبل الطلاب إلا طالبًا، ما قُبل الطلاب (إلا) طالبٌ، ففي المثال الأول ستكون (طالب) نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة؛ لأننا هنا سنحمل (إلا) معنىٰ فعل من جنس الفعل السابق، فيكون (طالب): نائب فاعل لفعل محذوف تقديره قبل، ويكون التقدير ما قُبل الطلاب قُبل طالبٌ.

أما في المثال الثاني فالنصب محمول علىٰ تقدير (إلا) بمعنىٰ أستثني كذلك لو وقع المستثنىٰ فاعلًا مثل قولنا: ما سافر أحدٌ إلا محمدٌ، فمحمدٌ المرفوعة ستكون فاعلًا لفعل محذوف مقدر من نفس جنس الفعل الأول (سافر).

من هنا يتضح لنا أن فلسفة هذه الفرضية قائمة علىٰ تقدير معنىٰ الأداة (إلا) تيسيرًا، وإعراب ما بعدها حسب ذلك التقدير.

ففي مثال: لم يذهب الطلاب إلا واحدٌ، قياسًا علىٰ ما جاء في كتب اللغة كلمة (واحدٌ) تعرب بدلاً من المستثنىٰ منه، ولكن ما الذي يضير إذا قلنا إن (واحدٌ) مرفوع بمعنىٰ فعل مقدر من نفس جنس الفعل الأول (ذهب).

ألا ترىٰ أننا نعربه فاعلًا في المفرغ (الناقص المنفي) في قولنا ما ذهب إلا محمدٌ، فتم رفع (محمدٌ) بما تضمنته الأداة من معنىٰ الفعل السابق (ذهب)، والتقدير: ما ذهب أحدٌ ذهب محمدٌ.

وعندما تقول: ما فهمت إلا درسًا، فإنك في كتب اللغة تعرب درسًا مفعولًا به؛ لأنه استثناء مفرغ، فتم نصب (درسًا) علىٰ أنها مفعول به بما تضمنته إلا من معنىٰ الفعل (فهمت) فكأنه قال: ما فهمت شيئًا فهمت درسًا.

وهكذا صارت القاعدة التي فرضتها واطردت على الأمثلة من جميع أنواع الاستثناء التام الموجب، والتام غير الموجب، والمنقطع، والمفرغ، وكل الاستثناء بإلا، ويتضح الاطراد جليا في (غير) و (سوى)، وكذلك في (خلا) و (عدا) و (حاشا)، و (ليس) و (لايكون)، في كل هذا ينطبق الإعراب حسب الموقع للمستثنى.

تأمل قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[1]، ﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾[2] الاستفهام في الآيتين السابقتين إنكاري يفيد النفي، والكلام في الآيتين غير موجب، والمستثنىٰ منه هو الضمير الراجع علىٰ اسم الاستفهام (من).

وعلىٰ ذلك فإننا سنعرب لفظ الجلالة (الله): فاعلا مرفوعا وعلامة رفعه الضمة لفعل مقدر من نفس جنس الأول (يغفر)، ويكون التقدير: ومن يغفر الذنوب يغفر الله، كذلك سيكون إعراب (الضالون): فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم لفعل مقدر (يقنط) تحمله معنىٰ الأداة (إلا)، والتقدير: ومن يقنط من رحمة ربه يقنط الضالون، لو قال قائل: هذه القاعدة من شأنها إعمال معاني الحروف التي لا تُعمل، قلت بهذه القاعدة أعملتُ معاني الأدوات (أدوات الاستثناء)،

(١) آل عمران: ١٣٥.

(٢) الحجر: ٥٦.

ومعلوم أن منها ما هو اسم وفعل وحرف، والحرف (إلا) لم أعمله إلا لأنه يحمل معنىٰ الفعل (أستثني)، ولم أُعمل منه معنىٰ الحرف ولكن معنىٰ الفعل.

ومما يدعم الفرضية أيضًا قوله تعالىٰ: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾[1] فقال قوم أراد: إلا علىٰ الذين ظلموا فإن عليهم الحجة، ويكون حينئذ (الذين) في موضوع خفض"[2]

فأسلوب الاستثناء هنا تام غير موجب، ومع ذلك اقتضي السياق الكلامي والمقامي أن نقدر حرف جر قبل الذين فجاز إعرابها اسم مجرور بحرف الجر المحذوف، ولم تعرب مستثنىٰ واجب النصب، وهذا يثبت فرضية أن المستثنىٰ يمكن أن يعرب حسب موقعه بما يقتضيه المقام الدلالي.

وفي قوله تعالىٰ: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾[3] جاءت المرأة بالرفع في قراءة، وبالنصب في أخرىٰ، والتخريج في القراءتين علىٰ القاعدة التي فرضتها، النصب مفعول به منصوب بإضمار فعل تقديره أستثني امرأتك، والرفع فاعل مرفوع بفعل مضمر تقديره تلتفت امرأتك وهو من جنس الفعل الأول.

فإن قال قائل هذه قاعدة التام المنفي يجوز فيه النصب والإتباع قلت: ما في الآية نهي وليس نفيًا، وإن رأيتم أن هذا من غير الواجب قلت قاعدة واحدة خير من قواعد كثيرة وأصوب وأسهل تعلمًا وتطبيقًا وأوسع للكلام، ففي كل مقام استثناء وسياق تكلم يكون قصد المتحدث وراء ما يضمر من كلامٍ عاملٍ.

(١) البقرة: ١٥٠.

(٢) الصاحبي، فقه العربية، مرجع سابق، ص(٩٥).

(٣) هود: ٨١.

وقوله تعالىٰ: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾[1] جاء الرفع علىٰ تقدير فعل من جنس الأول، وأن الأداة بمعنىٰ فعل، والتقدير: ما فعلوه فعله قليلٌ، وهناك قراءة أخرىٰ تدعم الوجه الآخر من الإعراب.

وربما أجد في هذه الآية دليلًا دامغًا علىٰ صحة الفرضية، قال تعالىٰ: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾[2] فالمستثنىٰ هنا هو الضمير (هو) ففي كتب أهل اللغة يكون الضمير بدلًا، ولكن في الفرضية سيُعرب (هو) حسب موقعه في الجملة، فيكون ضمير مبني في محل رفع خبر لا النافية للجنس، فلو أعربناه بدلًا أنّىٰ لنا أن نعثر علىٰ خبر (لا)؟ فضلًا عن أن (هو) ضمير رفع منفصل، فلا بد أن يكون في محل رفع ولا يقع أبدًا في محل نصب، مع أن هنا أسلوب الاستثناء تام غير موجب، يعني من ذوي الوجهين الاستثناء والإتباع، وهذا يقودنا إلىٰ اختصار ذلك في قاعدة واحدة تيسيرًا، ويكون الضمير (هو) حسب موقعه في الجملة، أي سيُعرب خبر لا، **يعني ذلك أن (هو) لا يقبل الوجه الثاني الذي هو النصب؛ فيخضع هذا الشاهد للفرضية، ولا يخضع للقواعد المتعددة.**

❁❁❁❁❁

(١) النساء: ٦٦.

(٢) آل عمران: ١٨.

المبحث الثالث: المستثنى بـ (إلا) في الناقص غير الموجب (المفرغ).

في الناقص المنفي يكون المستثنىٰ منه غير موجود، ويعرب المستثنىٰ حسب موقعه في الجمة، وهنا يهملون إعمال الأداة وتكون ملغاةً، ولعل هذا النوع من الاستثناء هو أقرب الأنواع إلىٰ الفرضية التي تقوم علىٰ هذا الأساس ألا وهو إعراب المستثنىٰ حسب موقعه في الجملة لكن عن طريق تقدير معنىٰ الأداة، فعندما نقول مثلًا: ما حضر إلا محمدٌ، ففي كتب النحو ستُعرب (محمدٌ): فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة للفعل حضر، وستكون (إلا) هنا ملغاة لا عمل لها؛ لعدم وجود المستثنىٰ منه، أما طبقًا للفرضية فإن (محمدٌ) سيكون فاعلًا أيضًا لكن لفعل مقدر من نفس جنس الفعل الأول تحمله معنىٰ الأداة، والتقدير: ما حضر أحد حضر محمدٌ.

وقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ﴾[1] فكلمة أنفسهم ستُعرب مفعولًا به عند علماء اللغة، وفعلها هو يخدعون والأداة مهملة، لكن في الفرضية ستكون (أنفسهم): مفعول به لفعل مقدر من معنىٰ إلا، والتقدير: وما يخدعون أحدًا يخدعون أنفسهم، وعندما نقول ما قُبل إلا محمدٌ، فإن (محمد) ستكون نائب فاعل للفعل قُبِلَ عند علماء اللغة، ولكن لا مانع أيضًا من تقدير فعل مكان (إلا) تحمل معناه، فيكون نائب فاعل لفعل مقدر تحمله معنىٰ الأداة، والتقدير: ما قُبِلَ أحدٌ قُبِلَ محمدٌ.

❁❁❁❁❁

(١) البقرة: ٩.

المبحث الرابع: الاستثناء بـ (غير وسوى).

كما هو معلوم أن غير وسوىٰ من أدوات الاستثناء مثل (إلا) ولكنهما تختلفان عن إلا في كونهما اسمين لا حرفين، ولأجل اسميتهما فإنهما يأخذان إعراب المستثنىٰ بإلا، ويصبح المستثنىٰ مضافًا إليه كما عند علماء اللغة، ويتوقف ذلك علىٰ نوع أسلوب الاستثناء، فإذا كان الأسلوب تامًا موجبًا فإن غير أو سوىٰ ينصبان علىٰ الاستثناء، وإذا كان تامًا غير موجب جاز النصب علىٰ الاستثناء والإتباع بدلًا، وفي الاستثناء المفرغ يعربان حسب الموقع الإعرابي، وكل موضوع جاز فيه الاستثناء بـ(إلا) جاز بـ(غير وسوىٰ)، هذه هي قاعدة غير وسوىٰ عند علماء اللغة، وانطلاقًا من أن غير وسوىٰ اسمان؛ فسيكون لهما إعراب مستقل، فالأسماء ليست كالحروف في الإعراب، فلابد أن يكون لها إعراب بنفسها، وحسب ما يقتضيه معناها، وهذا ما أريد أن أثبته في الفرضية أن نتعامل مع (غير وسوىٰ) علىٰ أنهما كلمات تحمل معنىٰ وليست مجرد أدوات للاستثناء، فكلمة (غير وسوىٰ) تحملان معنىٰ المغايرة، فعندما نقول في التام الموجب مثلًا: حضر الطلاب غير محمد، فحالة محمد مغايرة لحالة الطلاب، فهم حاضرون ومحمد غائب؛ لذلك سيكون إعراب (غير) طبقًا للفرضية: اسم منصوب علىٰ المغايرة وعلامة نصبه الفتحة، ومحمد سيكون مضافًا إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

ولعل الشاهد الذي نسوقه الآن هو دليل علىٰ أن غير وسوىٰ بمعنىٰ المغايرة، وتعرب حسب الموقع الإعرابي، قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٥٨﴾ ﴾[1] **فأسلوب الاستثناء هنا تام موجب، ومع ذلك دخل حرف الجر علىٰ غير فهل سنُعرب (غير) مستثنىٰ**

(١) الأحزاب: ٥٨.

منصوب طبقًا لقاعدة أهل النحو؟ أم سنعرب غير حسب موقعها الإعرابي فتكون مجرورة بحرف الجر، وطبقًا للفرضية القائمة علىٰ إعراب المستثنىٰ حسب موقعه في الجملة فإن غير هي اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة، و(ما): اسم موصول مبني في محل جر مضاف إليه.

وفي قوله تعالىٰ: ﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾[1] دليل علىٰ إثبات الفرضية، فأسلوب الاستثناء في هذه الآية تام غير موجب؛ لوجود الاستفهام في أول الآية، وعلىٰ قواعد أهل اللغة، ستكون (غير) لها وجهان، إما النصب علىٰ الاستثناء، أو الإتباع فتُعرب بدلًا، ولكن طبقًا للفرضية فإن (غير) معناها هنا وصف للمبتدأ المجرور بحرف الجر الزائد وهو (خالق)، وعلىٰ ذلك يكون الإعراب هل: حرف استفهام مبني علىٰ السكون، من: حرف جر زائد مبني علىٰ السكون، خالق: مبتدأ مرفوع محلًا مجرور لفظًا بحرف الجر الزائد، غير: صفة لـ(خالق) مرفوعة وعلامة رفعها الضمة، الله: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

يتضح من الشاهد السابق أن (غير) وردت في الآية مرفوعة، وهناك قراءة أخرىٰ بالجر إتباعًا علىٰ لفظ (خالق)، أما من قرأ بالرفع فللإتباع علىٰ المحل من (خالق)، **ولكن الغريب أننا لم نجد قراءة بالنصب حتى تكتمل قاعدة التام غير الموجب (النصب، الإتباع)، فإنما يدل ذلك على إثبات الفرضية التي تعتبر (غير) بمعنى المغايرة، وتعربها حسب الموقع الإعرابي، وموقع غير هنا (وصف) لذلك تم إعرابها صفة والله اعلم.**

ووردت وصفًا أيضًا في قوله تعالىٰ: ﴿ رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ ﴾[2] فمعنىٰ غير هنا مغايرًا أي: عملًا مغايرًا لما كنا نعمله. فبالرغم من

(١) فاطر: ٣.

(٢) فاطر: ٣٧.

أن الأسلوب هنا تام موجب إلا أن غير جاءت صفة لـ: صالحًا، والإعراب سيكون نعمل: فعل مضارع مجزوم في جواب الطلب، والفاعل مستتر تقديره نحن، وصالحًا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وغير: نعت منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

والأمثلة في غير وسوىٰ مطردة وكثيرة من قوله تعالىٰ: ﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوۡلًا غَيۡرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمۡ ﴾[1] وقوله تعالىٰ: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتۡ جُلُودُهُم بَدَّلۡنَٰهُمۡ جُلُودًا غَيۡرَهَا﴾[2] وقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمۡ أَجۡرٌ غَيۡرُ مَمۡنُونٖ ۝٨ ﴾[3]، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَأُ مَا عَلِمۡتُ لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرِي ﴾[4] كلمة (غير) في كل هذه الآيات تعتبر وصفًا لما قبلها؛ لذا ستعرب صفة تابعة لما قبلها، وتكون بمعنىٰ مغايرًا كما ذكرنا في الفرضية.

❁❁❁❁❁

(١) البقرة: ٥٩.

(٢) النساء: ٥٦.

(٣) فصلت: ٨.

(٤) القصص: ٣٨.

المبحث الخامس: الاستثناء بـــ (خلا وعدا وحاشا).

لا يخفىٰ علىٰ أحد أن خلا وعدا وحاشا من أدوات الاستثناء التي تخرج ما بعدها مما قبلها في الحكم، والقاعدة في (خلا وعدا وحاشا) معروفة، فهذه الأدوات تستعمل أفعالًا وحروفًا فهي تُعرب حروف جر، وعلىٰ ذلك يعرب ما بعدها اسمًا مجرورًا أو تعرب أفعالًا ماضيةً وفاعلها مستتر فيها، وعلىٰ ذلك يعرب ما بعدها مفعولًا به. أما إذا سُبقت خلا وعدا بـــ (ما) فإنه يتعين أن تكون أفعالًا ماضية وما بعدها مفعولًا به علمًا بأن حاشا لا تسبق بما، والاستثناء بـــ (خلا وعدا وحاشا) يتفق كثيرًا مع الفرضية التي نحن بصددها التي تقوم علىٰ إعراب المستثنىٰ حسب موقعه في الجملة، والتعامل مع المعنىٰ الذي تحمله الأداة، ففي قول الشاعر[1]:

ألا كـل شـيء مـاخلا الله باطـل وكـل نعـيم لا محالـة زائـل

والإعراب يكون كالآتي، ما: حرف مصدري، وخلا: فعل ماض مبني عليالفتح المقدر، لفظ الجلالة (الله): مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

وعندما نقول: حضر الطلاب عدا محمدًا، حضر الطلاب عدا محمدٍ، فإن عدا لها وجهان: فعل ماض مبني علىٰ الفتح وفاعلها مستتر، ومحمد: مفعول به منصوب، أو (عدا): حرف جر مبني علىٰ السكون، ومحمد: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، **فهنا في قول لبيد تتضح صحة الفرضية؛ حيث اعتُبرت خلا وعدا وحاشا كلمات بمعناها، فحال كونها أفعالًا ماضية تم إعراب ما بعدها مفعولًا به حسب موقعها ومعناها، وحال كونها حروف جر تم إعراب ما بعدها اسما مجرورا حسب موقعها ومعناها، وهذا يثبت الفرضية.**

❁❁❁❁❁

(١) كلمة لبيد التي ورد فيها الحديث الشريف.

المبحث السادس: المستثنى بـ (ليس ولا يكون).

من أدوات الاستثناء أيضًا (ليس ولا يكون)، وربما يكون قليلًا في النحو استخدام (ليس ولا يكون) لغرض الاستثناء ولكنه موجود في اللغة، وهذه الأفعال (ليس ولا يكون) لا تستعمل إلا في الاستثناء المتصل عندما نقول مثلًا: أتاني القوم ليس زيدًا، أتاني القوم لا يكون زيدًا، فليس ولا يكون هنا مستخدمان للاستثناء، مضمر فيهما اسم مرفوع تقديره بعضهم، وما بعدها خبرًا لها، الإعراب ليس: فعل ناسخ للاستثناء مبني علىٰ الفتح واسمه مضمر تقديره بعضهم، وزيدًا: هو المستثنىٰ وهو خبر ليس منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ولا يستقيم أن يكون زيد هو اسم ليس أو لا يكون؛ لأنه هو المستثنىٰ، والمستثنىٰ بـ(ليس ولا يكون) لا يأتي إلا منصوبًا منفيًا سواء كان الاستثناء موجبًا أو منفيًا، وذلك قولك في الموجب: قام القوم ليس زيدًا ولا يكون زيدًا، وتقول في المنفي: ما قام القوم ليس زيدًا ولا يكون زيدًا، والتقدير كما ذكرنا أن اسمها هنا مضمر تقديره بعضهم، ومعروف أن ليس الاستثنائية تختلف عن ليس النافية فقط في أن ليس الاستثنائية ينتصب ما بعدها، أما ليس النافية فقط يرتفع ما بعدها وظهر ذلك جليًا في قصة سيبويه في حديث ليس أبا الدرداء التي تحول بسببها سيبويه من طلب علم الحديث إلىٰ طلب علم اللغة.

الخاتمة

تقدمت بهذه الفرضية أزفها لأهل العلم والمعرفة، وغرضي بها تيسير القواعد المعروفة عن نحو العربية، وتيسير تعلم النحو للمبتدئين، وللناطقين بغير بالعربية، ففي قاعدة واحدة تيسير عن أربع قواعد، وفيما تقدمت به من استقراء ناقص وأمثلة أرىٰ أنها مطردة، ولغيري – ممن هم قائمون علىٰ تقويم الموضوع– المناقشة، ومن ثم القبول أو يفتح البحث آفاقًا لطلبة العلم.

وكان مما قمت به سعيًا للوصول إلىٰ قاعدة شاملة مضبوطة لا يخرج عنها من أمثلة الاستثناء المقيس منها والمسموع شيء.

وختامًا: أرى أن أساسات الفرضية الستة المذكورة في الصفحة الرابعة إن ثبتت دفعة واحدة وإلا سيثبت ما يكون منها إضافة لعلم اللغة، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله وسلم على نبيينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.